القياس الدلالي اللغوي وأثره في الثراء اللغوي وانضباط الدلالة

"Semantic linguistic measurement and its impact on linguistic richness and discipline of significance

الباحث: فارس بن سلين

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

تاريخ الإرسال: 2018/01/27 تاريخ القبول: 2018/12/23 تاريخ النّشر:2018/12/15

الملخص باللغة العربية:

تهدف الدراسة للتعريف بخاصية القياس الدلالي اللغوي من جهة كونها خاصية لصيقة باللغة العربية وعلما من أعلام مواكبتها الحضارية وقدرتها على الإبداع والرقي، ونفي صفة الجمود والركود عنها.

وإن كان البحث في القياس الدلالي اللغوي حديث العهد في الدراسات الأدبية ذات المشرب الغربي ، فإنها ضاربة في جذور التراث العربي، ويتأكد لنا ذلك إذا تتبعناها تتبعا كرونولوجيا يبرز هذا الزخم المعرفي المغمور.

ورغم هذه العتاقة فإن اللغة العربية مازالت تستحضر هذه الخاصية وتستفيد منها ، خاصة مع تطور العلوم ووفودها علينا من وعاء غير الوعاء العربي.

الكلمات المفتاحية: القياس – الدلالة – اللغة – الاشتقاق – الثراء – الانضباط.

Abstract in English:

The title of this study is: "Semantic linguistic measurement and its impact on linguistic richness and discipline of significance". It came to reveal the characteristic of "semantic linguistic measurement", which has spent a great deal of research and exploration in contemporary linguistic studies due to its importance in advancing the language and removing many obstacles that stand So as to prevent their development and .adaptation to the different circumstances

The second topic is devoted to the impact of this measurement on wealth and linguistic development, and the discipline of .significance

Therefore, the research revolves around key words, the most important of which are: measurement, significance, language, derivation, wealth, discipline

Keywords: Measurement - Significance - Language - Derivation - Wealth – Discipline

مقدمة:

مما لا شكّ فيه أنّ اللغة العربية هي الوعاء الذي انصهرت فيه كلّ مقومات ثقافة هذه الأمة، فهي اللغة الوحيدة القادرة على الكشف عن ماضيها الحضاري، كما أنها هي السبيل الوحيد لفهم الواقع الراهن الذي نحياه قصد مواجهة الصعاب وتجاوز التحديات.

وقد أثبت اللغة العربية رغم كلّ ما تعرّضت لها من مكايد ومؤامرات قدرتها على الثبات والاستمرار، بل وعلى العطاء الموصول، الذي لا ينضبّ معينه.

وقد استدعى هذا الصمود كلّ الأطراف لتأمل الخصائص الفريدة التي كست جسد هذه اللغة، وزينتها بأبهى الحلل، فتكاثرت الدراسات التي أبانت طرفا منها، ومازال من تلك الخصائص الشيء الكثير مما ينبغي الكلام عليه وإظهاره.

وتنخرط هذه المقالة في هذا السلك، فجاءت كاشفة عن خاصية "القياس الدلالي اللغوي"، الذي حضي بنصيب وافر من البحث والتنقيب في الدراسات اللسانية المعاصرة، نظرا لأهميته في النهوض باللغة، وإزاحة كثير من العوائق التي تقف حدا دون تطوّرها وتأقلمها مع الظروف المختلفة.

ولقد وسمت هذه الدراسة بعنوان :"القياس الدلالي اللغوي وأثره في الثراء اللغوي وانضباط الدلالة"، وضمنتها مبحثين، جعلت الأوّل منهما للكلام عن القياس الدلالي اللغوي من جهة تعريفه وأركانه وأنواعه، أما المبحث الثاني فقد خصصته للكلام عن أثر هذا القياس في الثراء والنماء اللغوي ، وانضباط الدلالة.

وعلى ذلك فالبحث يدور على كلمات مفتاحيّة أهمها: القياس – الدلالة – اللغة – الاشتقاق – الثراء – الانضباط.

والله أسأله الإعانة فيما توخيت من الإبانة.

المبحث الأول: القياس الدلالي اللغوي: تعريفه – أركانه – أنواعه.

سأحاول في هذا المبحث تجلية الغموض الواقع في تعريف هذا الاصطلاح المركب، كما سأبيّن أهمّ متعلقاته المتمثلة في استظهار أركانه وأنواعه.

أولا : تعريف القياس الدلالي اللغوي:

قبل تعريف هذا الاصطلاح كمركب، وجب التعريج على المعاني اللغوية والدلالات الاصطلاحية التي تحملها مفرادته الثلاث وهي : القياس – الدلالة – اللغة، وبعد ذلك يجدر بنا تعريف الاصطلاح كمركب. وتفصيل ذلك ما يأتي:

1/ تعريف المفردات : القياس – الدلالة – اللغة.

أ- مفهوم القياس:

لغة: يراد به لغة التقدير وفق مقدار معين ، فيقال: قاس الشيء يقيسه قياسا وقيسا، أي: قدره[1].

اصطلاحا: هو إطراد في النصوص أو الظواهر اللغوية فيجعل هذا الاطراد أصلا يقاس عليه غيره[2].

ب- مفهوم الدلالة:

لغة: يدور الأصل "دلل" على معنى إبانة الشيء عن طريق أمارة يتوسل بها إلى ذلك[3].

اصطلاحا: إن البحث في المعنى الاصطلاحي للدلالة يقتضي البحث في التعاريف الاصطلاحية لكل نوع من أنواعها، ولما كان موضع بحثنا هو الدلالة اللغوية ، أو ما يعرف بـ" الدلالة الأساسية أو المعجمية "[4] فإن التعريف الاصطلاحي سيكون مقصورا عليها .

وعلى ذلك فالدلالة اللغوية يقصد بها : ما قع في الاشتقاق من "الاشتراك في المعنى الجوهري للمادة اللغوية"[5]، بصرف النظر عن نوع الاشتقاق.

ج- مفهوم اللغة:

لغة: يدور الأصل "لغو"على معنى اللهج والنّطق بالشيء، ويقال إن اشتقاق اللغة منه، أي يلهج صاحبها بها[6].

اصطلاحا: لا يهمنا هنا البحث عن اللغة من جهة كونها: أصوات يعبّر بها كلّ قوم عن أغراضهم[7]، وإنما المقصود بالبحث هنا هو علم اللغة الذي يقصد به ذلك العلم الباحث عن مدلولات جواهر المفردات وهيئاتها الجزئية التي وضعت تلك الجواهر معها لتلك المدلولات بالوضع الشخصي وعما حصل من تركيب كل جوهر وهيئاتها من حيث الوضع والدلالة على المعاني الجزئية. وغايته...والوقوف على ما يفهم من كلمات العرب[8].

2/ تعريف "القياس الدلالي اللغوي" كمركب وبيان محترزاته:

أ- تعريف "القياس الدلالي اللغوي" كمركب.

ويقصد به ما يقع في الاشتقاق اللغوي من إطراد في الدلالة.

ب- محترزات التعريف:

- **الاشتقاق:** والاقتصار هنا على الاشتقاق دون مباحث الدلالة المختلفة كالمشترك والترادف والصرف والنحو، راجع إلى أنّ جوهر بحث القياس اللغوي يقتصر على الاشتقاق اللغوي بأصنافه الثلاث، دون غيرها، ولو تأمّل متأمل كتاب الخصائص لابن جنيّ ، لوجد أنّ مؤلّفه "حاول جاهدا إثبات العلاقة بين اللفظ والمعنى بطريقة قياسية من خلال أربعة أبواب وهي :
  - تلاقي المعاني على اختلاف الأصول والمباني.[9]
  - الاشتقاق الأكبر.[10]
  - تصاقب الألفاظ لتصاقب المعاني.[11]
  - إمساس الألفاظ أشباه المعاني[12]."[13]

ولا شكّ أنّ هذه الأبواب متضمّنة كلّها في مباحث الاشتقاق.

- **اللغوي:** لقد تم الاحتراز بلفظة "اللغوي" من القياس المتعارف عليه عند الصرفيين أو النحويين والذين يقصرونه على "أخذ الشيء من غيره ليدل على ذات وحدث له ارتباط بتلك الذات، فيشمل بذلك هذه الأصناف الخمسة الأولى عند النحويين، وكلّ هذه الأصناف السبعة عند الصرفيين: اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل واسم المكان واسم الزمان واسم الألة"[14].

بل المقصود هنا بالقياس والاشتقاق : هو أخذ شيء من غيره مطلقا سواء دلّ على ذات وحد معا أولا، وهذا ما يعرف بالاشتقاق اللغوي، وهو أعم من الاشتقاق النحوي أو الصرفي[15]. فيشمل ذلك مثلا الاشتقاق من أسماء الأعيان، وغير ذلك.

- **إطراد:** ويحترز بهذا القيد عن الدلالة الغير المطردة والتي لا ترجع إليها جميع معاني المشتقات.

ولعل السائل يتساءل عن سبب الإعراض عن مصطلح الاشتقاق المتعارف عليه في كتب فقه اللغة، واستبداله بمصطلح " القياس الدلالي " ، والجواب على ذلك كالآتي:

1- إنّ مصطلح الاشتقاق وإن كان اصطلاحه يصدق حقيقة على بعض أنواع الاشتقاق كالصغير والكبير، فإنه لا يعكس هذه الحقيقة في الأنواع الأخرى كالاشتقاق الأكبر والكبار.

2- القياس الدلالي اصطلاح لا يقلّ عتاقة واستخداما من مصطلح الاشتقاق، فهذا ابن فارس قد بني كتابه "مقاييس اللغة" على مفهوم "القياس الدلالي"، واشتق من القياس اسما لمصنفه هذا.

3- إن اصطلاح "القياس الدلالي" يوحي بوجود ميزان ومقياس تقاس به الدلالات، فكل العلوم التي تناولت القياس بالدراسة في مباحثها إلا وتطرّقت لأركانه التي تشكل الآلية الممهدة لتطبيق القياس، ووزن الفرع بحكم الأصل. ولا شكّ أنّ هذا مما يعطي ثقة أكبر بالعلوم، ويزيد من قيمة اللغة العربية وعلميتها. وعلى هذا "فالقياس يضع الإطار الذي

يجب الالتزام به عند الاشتقاق حتى يكون المشتق مناسبا للعرف اللغوي، وغير خارج عن أبنية اللغة وقوانينها، فعدم الدقة في القياس يؤدي إلى اشتقاق غير مصيب ... لأن الاشتقاق شكل من أشكال القياس"[16] يجب أن تخضع لقوانينه.

ثانيا: أركان القياس الدلالي:

والقياس الدلالي ينبغي أن تتوفر فيه مجموعة من الشروط يصحّ من خلالها اعتبار المشتق ذو استقلالية دلالية مع اتحاد مع الأصل برابط دلالي ومعنوي قوي، وشروط القياس الدلالي هي:

1/ الدلالة الأصلية: ويقصد بها المعنى المشترك الذي ينطبق على كافة المشتقات.

2/ الدلالة الفرعية: وهي الدلالة الجديدة التي يحملها المشتق الجديد، وشرطها أن لا تنفصل انفصالا تاما عن الدلالة الأصلية، بل ينبغي أن تتحد معها ولو بوجه دلالي محتمل .

3/ الرابطة الدلالية: ويقصد بها وجه الارتباط بين الدلالة الأصلية والفرعية.

وهذه الشروط أكثر ما يمكن تطبيقها على الاشتقاق الصغير ، ويبقى الاشتقاق الكبير والأكبر أكثر صعوبة في تحصيل هذه الشروط والقدرة على استيفائها.

ثالثا: أنواع القياس الدلالي:

للقياس الدلالي ثلاث أنواع وهي:

النوع الأوّل: هو الذي تطّرد فيه المعاني الدلالية في مشتقات الأصل الواحد دون تدوير الدلالة على تقاليبه. وهو ما سماه ابن جنيّ بالاشتقاق الصغير[17].

ومثاله: "اسم الجن مشتق من الاجتنان. وأن الجيم والنون تدلان أبدا على الستر. تقول العرب للدرع: جنة, وأجنة الليل, وهذا جنين، أي هو في بطن أمه أو مقبور"[18].

وقد اشتهر اللغوي "ابن فارس" بالعناية بهذا النوع، وقد ألّف كتابا سماه "مقاييس اللغة" وسار في غالب كتابه هذا على ردّ مشتقات المادة المتصدّرة للبحث إلى أصل أو أصول سماها بالمقاييس، وقد صرّح بذلك قائلا:" إن للغة العرب مقاييس صحيحة، وأصولا تتفرع منها فروع. وقد ألف الناس في جوامع اللغة ما ألفوا، ولم يعربوا في شيء من ذلك عن مقياس من تلك المقاييس، ولا أصل من الأصول"[19].

وهذا النوع من أنواع القياس الدلالي يعدّ من أخص خصائص اللغة العربية، وسرا من أسرارها، يعجز عن إدراكه إلا المتبحر في معانيها، والمدرك لدقائق استعمالها، والمتمعن السابر لأغوارها، لذلك لا يهم إنكار من أنكر هذا النوع من القياس وبالأحرى لا يلتفت إلى قول الجاهل به ، وهذا ما قرّره ابن فارس قائلا :" باب القول على لغة العرب: هل لها قياس وهل يشتق بعض الكلام من بعض?: أجمع أهل اللغة –إلا من شذ عنهم– أن للغة العرب قياساً, وأن العرب تشتق بعض الكلام من بعض ... وعلى هذا سائر كلام العرب، علم ذلك من علم وجهله من جهل"[20].

وطريقة الوصول إلى الدلالة الجامعة بين مشتقات الأصل الواحد يكون عن طريق استقراء معاني كلّ تلك المشتقات، ثمّ النظر في المعنى الجامع بينها، ثمّ يصاغ على شكل أصل أو مقياس دلالي ينطبق على جميع المشتقات، ومتى حاولنا اشتقاق كلمة من ذلك الأصل لا بدّ وأن يكون للمشتق رابط دلالي يرتبط به مع الأصل، يقول ابن جني:" فالاشتقاق الصغير ...كأن تأخذ أصلًا من الأصول فتتقرّاه فتجمع بين معانيه, وإن اختلفت صيغه ومبانيه. وذلك كتركيب "س ل م ", فإنك تأخذ منه معنى السلامة في تصرفه؛ نحو: سلم ويسلم وسالم وسلمان وسلمى والسلامة والسليم: اللديغ, أطلق عليه تفاؤلًا بالسلامة. وعلى ذلك بقية الباب إذا تأولته"[21].

النوع الثاني: هو الذي تطّرد فيه الدلالة بين تقاليب الأحرف الأصلية للكلمة وإن اختلف ترتيبها الصوتي ، وهو الذي يسميه ابن جني بالاشتقاق الكبير[22]، ويقول في تعريفه :" فهو أن تأخذ أصلًا من الأصول الثلاثية، فتعقد عليه وعلى تقاليبه الستة

معنًى واحدًا, تجتمع التراكيب الستة وما يتصرف من كل واحد منها عليه, وإن تباعد شيء من ذلك "عنه رُدَّ بلطف الصنعة والتأويل إليه"[23].

وإن كان ابنّ جنيّ يقصر إمكانية وقوع هذا النوع من القياس على الأصول الثلاثية فإنّ الخليل يذهب إلى أبعد من ذلك، إذ يرى وجود هذا النوع من الاشتقاق في الأصول الرباعية والخماسية من غير اطراد بين تقاليب أحرف الكلمة الواحدة :"اعلم أن الكلمة الثنائية تتصرف على وجهين نحو: قد، دق...والكلمة الثلاثية تتصرف على ستة أوجه...نحو: ضرب ضبر، برض بضر، رضب ربض،. والكلمة الرباعية تتصرف على أربعة وعشرين وجها ... يكتب مستعملها. ويلغى مهملها... والكلمة الخماسية تتصرف على مائة وعشرين وجها... وهكذا"[24].

ولا شكّ أنّ إطراد هذا النوع من الاشتقاق متعذّر في جميع أصول اللغة العربية وحتى في الثلاثية منها وذلك لأنّ " الحروف قليلة وأنواع المعاني المتفاهمة لا تكاد تتناهى فخصوا كل تركيب بنوع منها ليفيدوا بالتراكيب والهيئات أنواعا كثيرة ولو اقتصروا على تغاير المواد حتى لا يدلوا على معنى الإكرام والتعظيم إلا بما ليس فيه من حروف الإيلام والضرب لمنافاتهما لهما لضاق الأمر جدا ولاحتاجوا إلى ألوف حروف لا يجدونها بل فرقوا بين معتق ومعتق بحركة واحدة حصل بها تمييز بين ضدين"[25].

غير أنّ العذر الذي يلتمس لابن جنّي ومن نحى نحوه، هو ايمانهم الراسخ بخاصية فريدة من خصائص اللغة العربية، وهي "الاقتناع بوجود التناسب بين اللفظ ومدلوله في حالتي البساطة والتركيب، حتى أنه أثبت القيمة التعبيرية للصوت البسيط وهو حرف واحد في كلمة، كإثبات هذه القيمة نفسها للصوت المركب، كيفما كانت صورة تركيبه ... فإذا كان كلّ حرف في كلّ مادة يتمتع بهذه الدلالة السحرية الذاتية، فلا ضير في تقليب كلّ مادة على وجوهها المحتملة، ولا ضير أن تأتي فاء الكلمة في موضع العين أو اللام ... فإنّ كلّ حرف قدّم أو أخّر يوحي بمدلوله الذاتي الخاص"[26].

النوع الثالث: فهو" الذي ترتبط فيه بعض المجموعات الثلاثية الصوتية ببعض المعاني ارتباطا عاما لا يتقيّد بالأصوات نفسها بل بترتيبها الأصلي والنوع الذي تندرج تحته. وحينئذ، متى وردت إحدى تلك المجموعات الصوتية على ترتيبها الأصلي فلا تفيد الرابطة المعنوية المشتركة، سواء أحتفظت بأصواتها نفسها أم استعاضت عن هذه الأصوات أو بعضها بحروف أخر تقارب مخرجها الصوتي أو تتحد معها في جميع الصفات"[27]. وهذا النوع هو المعروف باسم الاشتقاق الأكبر أو الإبدال اللغوي.

المبحث الثاني: أثر القياس الدلالي اللغوي في الثراء اللغوي وانضباط الدلالة.

للقياس الدلالي اللغوي أهمية كبيرة، وقيمة جليلة، يمكن إبرازها من خلال دراسة نموذجين من عطاياه، أما النموذج الأول فيرتكز على أهمية القياس الدلالي ودوره الفعال في الثراء اللغوي؛ أما النموذج الثاني فيرتكز على بيان أثر القياس في وحدة وانضباط الدلالة. وتفصيل ذلك ما يأتي:

أولا: أثر القياس الدلالي اللغوي في الثراء اللغوي.

لا شك أنّ الثراء خاصيّة من خصائص اللغة العربية، فهي تعدّ اللغة الأولى عالميا من جهة اشتمالها على أضخم عدد من الأبنية، والتي أوصلها الخليل إلى12315412[28] بنية. ولا شكّ أنّ هذا العدد مما تعجز أي لغة عن البلوغ إلى عشره فضلا عن مجاراته أو تجاوزه.

والثراء اللغوي ينبغي البحث فيه على أساس أنه ظاهرة ايجابية في اللغة، اقتضته الحاجات المتجددة والمختلفة للإنسان، من فكرية، وعلمية، وفلسفية ، وذلك عبر امتداد تاريخي طويل يعكس مدى الارتقاء الحضاري المتواصل لمستخدمي هذه اللغة.

ويؤكد "إيرفنج" أنّ هذه القوة والقدرة الكبيرة للغة العربية في اشتقاق الألفاظ تقودنا إلى الثروة المدهشة، من المفردات التي تواجهنا حين نتكلم العربية؛ فالجذور العربية من أوسع اللغات في العالم"[29].

ولما كان الثراء بهذه الأهمية في الكشف عن قيمة اللغة وفعاليتها وقدرتها على التأقلم والتكيف وجب الكشف عن العلاقة الرابطة الجامعة بين القياس الدلالي والثراء اللغوي.

ويمكننا الكشف عن أثر القياس الدلالي في الثراء اللغوي من خلال معالجة الدور الفعال الذي أدّاه الاشتقاق اللغوي في التأسيس للمصطلحات في مجال العلوم الحديثة.

ذلك أنّ التقدم في هذه العهود أصبح منوطا بمدى التحكم في العلوم الحديثة ، وأصبح من الضروري والأكيد العمل على أخذ هذه العلوم وتطويعها قصد المسايرة في العملية التحديثية والرقي بالأمة العربية وجعلها في مصاف الأمم المتحضرة والمتقدمة علميا.

وأوّل محنة قد يواجهها الراغب في هذه المسايرة هي: مشكلة اللغة العلمية، فكلّ العلوم الحديثة مكتوبة ومدوّنة بلسان غير عربي، ومن هنا ظهر تحد جديد يواجه هذه اللغة، ألى وهو قدرة هذه اللغة على استيعاب هذه المعارف وإيصالها إلى المتعلّم العربي.

وقد تطاولت الألسنة الحاقدة على هذه اللغة برميها بالعجز والتخلف وعدم القدرة على مسايرة العلم، حتى صنّفت هيئة الأمم المتحدة اللغة العربية على قائمة اللغات المهددة بالانقراض مطلع القرن الواحد والعشرين[30].

غير أن الواقع أثبت ضحالة هذا الادعاء وعدم تحققه على أرض الواقع، ومن هنا يقرر جورنهام فضل الاشتقاق ودوره في المسيارة الحضارية والعلمية، فيقول:"إن اللغة العربية هي محور التراث العربي، وهي لغة عبقرية .... وهذه العبقرية في المرونة والاشتقاق

اللذين ينبعان من ذات اللغة، جعلتها تتسع لجميع مصطلحات الحضارة القديمة... وأتاحت لها القدرة على وضع المصطلحات الحديثة لجميع فروع المعرفة"[31].

ويمكن تلمس مواضع المرونة في الاشتقاق فيما يخص ايجاد وخلق المصطلحات العلمية من خلال دراسة خاصية الاشقاق من أسماء الجواهر والأعيان ، ومن خلال دراسة خاصية الاشتقاق من الأسماء المعربة. وتفصيل ذلك ما يأتي:

1/ الاشقاق من أسماء الجواهر والأعيان:

لقد تواترت الأدلة والشواهد والأمثلة على اشتقاق العرب من أسماء الجواهر والأعيان مصطلحات جديدة، فنجدهم يشتقون من اسم النسر الفعل استنسر، ومن اسم الأسد الفعل استأسد، كما نجدهم يقولون في الذهب والفضة مذهب ومفضض.

ويدعم هذا الرأي النظرية القائلة أن الأصل في اللغات أنها انعكاس للمسميات المحسوسة، وأنّ المعاني المجرّدة ما هي إلا حوصلة نهائية ناتجة عن تكرار المعاني المحسوسة.

ولم ير مجمع اللغة العربية بدا من استخدام أسماء الجواهر والأعيان في اشتقاق المصطلحات العلمية، خاصة ما يتعلق بالعلوم الطبيعية والكيميائية والطبية، وقرر أنه لم " تقم عقبة في سبيل وضع اصطلاحات العلوم الكيميائية والطبيعية والطبية والحيوية، أصعب من منع الاشتقاق من الأعيان"[32].

ويرى المجمع أنه بفضل خاضية الاشتقاق من أسماء الجواهر والأعيان فقد" صان العربية عن العجز والاستحذاء أمام هذه المعاني العلمية، مع أنّ العرب أنفسهم لم يمتنعوا عن الاشتقاق منها في جاهليتهم وإسلامهم"[33].

واعتدادا بهذا القرار " يجوز مثلا أن نشتق من أسماء النحاس والزرنيخ والبلور والكهرباء والمغناطيس والنشاء ، كلمات منحس ومزرنخ ومتبلر ومكهرب وممغطس ومنشا، وأن نشتق من كلمات الماء والماس والجص، كلمات استماء البخار إذا تحول ماء، واستماء الفحيم إذا صار ماسا، واستجص الحجر إذا صار بالحرق جاصا"[34].

وأمام هذه القدرة الخلاقة لا يسعنا إلا ألإشادة بالمقدرة الخارقة لهذه اللغة على الخلق والإبداع، ولا يقف الأمر عند هذا الحدّ، بل إنّ هذه الخاصية تفتح لنا الباب واسعا في البحث عن "الاشتقاق على أساس أنه علم تاريخي يحدد صيغة كلّ كلمة في أقدم عصر تسمح المعلومات التاريخية بالوصول إليه، ويدرس الطريق الذي مرّت به الكلمة مع التغيرات التي أصابتها من جهة المعنى ، أو من جهة الاستعمال"[35].

وهنا ينبغي التنبيه إلى أهمية الرابط الدلالي في تجسيد المعنى الأصلي وجعله متجسدا دلاليا في المشتق الجديد، ومن هنا يقرر مُحَمَّد المبارك أنّ هذه الخاصية هي من أجود وأندر الخصائص اللغوية على الإطلاق، فيقول :" فلكل كلمة حياة وتاريخ وقد تبتعد قليلا أو كثيرا عن المعنى الأصليّ الذي يظل شبحه مخيما بظله عليها ولكنه مهما ابتعدت في معناها وفي حياتها وتاريخها تحمل طابع نسبها في الحروف الثلاثة التي تدور معها أنى دارت، وهذه مزية في اللغة العربية ليست لغيرها من اللغات ، ذلك أنّ الألفاظ في اللغات الأخرى يعتريها من التبدل ما يمحو أصلها ويخفي معالمها"[36].

ومن هنا فلا يخاف من الاشتقاق من أسماء الأعلام بالذهاب برونق العربية وجمالها، ذلك أن اللفظ المشتق منه ماثل تمام المثول في اللفظ المشتق، ومع هذا فإنّ هذا الأخير صالح لتأدية الغرض الذي اشتققناه من أجله.

2/ الاشتقاق من الألفاظ المعربة:

والمعرب من الألفاظ هو ما أدخله العربي المعتدّ بعربيته الفطرية من الألفاظ الأعجمية في كلامه فيعطى له حكم اللفظ العربي[37].

والتعريب هو نتاج لتلاقي الحضارات، والتأثير المتبادل بينها أخذا عطاء، فتتلاقح اللغات فيما بينها، فتسد نقصها بما تمّ عند غيرها، غير أنّ المتأمّل في المفردات التي اقترضتها العربية من غيرها من اللغات وجعلتها على نظامها في الكلام يلاحظ أنّها قليلة جدا مقارة بالألاف المؤلفة من مفرداتها، وأغلب هذه المفردات "تتعلق كلها إلا

النادر منها بالمحسوسات والماديات، لا بالمعنويات ... وهذا ما يشير بوضوح إلى غنى اللغة العربية وغزارة مادتها ولا سيما في المعنويات والمجردات"[38].

ولقد أدرك مجمع اللغة العربية هذه الخاصية في اللغة العربية، فأجاز تعريب بعض الألفاظ الأعجمية خاصة فيما يتعلق بالعلوم المادية والطبيعية، على أن تخضع لطريقة العرب في التعريب، وفق موازينها الصرفية، فأقرّ ذلك بتحفظ قائلا :"يجوز التعريب عند الحاجة، وبخاصة عندما يكون المصطلح الأجنبي اسم علم، أو كان من أصل يوناني أو لاتيني شاع استعماله دوليا، ويحتفظ بصورته الأجنبية مع الملاءمة بينها وبين الصيغ العربية"[39].

ولما كان تعريب الأسماء وحده لا يف بالغرض من استعماله في كلّ مواقع الكلام، أصبح لزاما الاستنجاد بالاشتقاق والقياس الدلالي لتطويع المعربات وتكييفها لهذا الغرض، ومن ثمّ لا حظنا أنّ مجمع اللغة العربية أردف قراره بجواز التعريب، بقرار آخر ينص على جواز الاشتقاق من الألفاظ المعرّبة فقال:"اعتبار المصطلح المعرب من اللغة العربية، وإخضاعه لقواعدها، وإجازة الاشتقاق والنحت منه ... على أن يقاس كلّ ذلك على اللسان العربي"[40].

ومثلّ له المجمّع بلفظ "أيون" الذي مقابله "ion" الذي اشتق منه الفعل "أيّن" فيقال "أيّنت الغاز فتأيّن"، وينسب إليه، فيقال :"جهد أيوني" و "كثافة أيونية"[41].

والاشتقاق من اللفظ المعرب ، يسمح بتداوله على أوسع نطاق، وهذا ما قد يضفي عليه طابع الأصالة العربية، فيتناسى أصله الدّخيل، وهذا ما يفتح الباب واسعا من البحث التاريخيّ عن أصله، وهنا تظهر لنا أهمية الرابطة الدلالية في التمييز بين الأصيل والدخيل، وذلك أنّ اللفظ الذخيل " إذا عدنا إلى الأصل اللفظي الذي يمكن أن يكون مشتقا منه .... وجدنا الصلة المعنوية بينهما منقطعة"[42].

ثانيا: أثر الاشتقاق في انضباط الدلالة:

قد يظن أن الثراء اللغوي الناتج بفعل الاشتقاق قد يورث تضاربا في المعاني، وانفصالا في الدلالات بين المشتقات المختلفة للفظ الواحد، وهذا الظن باطل إذا عرفنا دور الرابطة الدلالية الواصلة بين الأصل المشتق منه، والفرع المشتق، فالعلاقة القائمة بينهما هي علاقة قياس وإسقاط لدلالة الأصل على الفرع من غير اشتراط التماثل الكليّ في الدلالة.

وهذا من عجائب اللغة العربية، فهي قد جمعت مع كثرة المشتقات وحدة الدلالة، وفرضت الترابط المعنوي بينها، وهذا ما يذكرنا بما يصطلح عليه بالوحدة العضوية، والتي أينما ثبت حصولها كان ذلك عنوانا للوحدة وانصهار المكونات في كلّ لا يقبل التفتت ولا الانفصام.

ولا ريب أن هذه الخاصية واقعة في القياس الدلالي بأنواعه الثلاث (الصغير – الكبير – الأكبر)، وحصولها في هذه الأنواع الثلاث رغم اختلاف حقائقها ، يقتضي مزية أخرى يضفيها القياس الدلالي على اللغة العربية.

ويكفي فخرا أنّ ما تنبّه إليه المتقدمون فيما يتعلّق بـ"الدوران حول معنى واحد ... هو الذي أوحى للمحدثين ... بإدراك أنه ليس كل كلمة في الذهن منعزلة، فالذهن يميل دائما في جمع الكلمات إلى كشف عرى جديدة تجمع بينها، والكلمات تتشبّث دائما بعائلة لغوية بواسطة دوال المعنى، أو دوال النسبة التي تميّزها، أو بواسطة الأصوات اللغوية التي تتركب منها، لا أكثر من ذلك"[43].

ولا شكّ أنّ هذه الخاصية تغنينا عن البحث كثيرا في معاني المشتقات، ذلك أن الوصول لدلالتها لا يكلّف الكثير من الجهد، فلو تأملنا في معنى الأصل الذي اشتققنا منه الفرع لأعرضنا عن البحث والتنقير الدقيق عن عن مدلولات المشتقات، لاستحالة نشوز دلالة الفرع عن الأصل. وهذا مصداقا لقول ابن جنيّ :" فإن المعاني وإن اختلفت معنياتها آوية إلى مضجع غير مقضّ, وآخذ بعضها برقاب بعض"[44].

ويمكن التمثيل لخاصية "انضباط الدلالة" في الاشتقاق الصغير بمادة " ر ق م " فهي تدلّ على معنى " الخط والكتابة"[45] ، لذلك فكل المشتقات النابعة من هذا الأصل فهي تعود إليه، مثل "الرقيم" الذي يعني:" الكتاب" و"الأرقم من الحيات" يعني:"ما على ظهره كالنقش"[46].

ويمكن التمثيل لخاصية "انضباط الدلالة" في الاشتقاق الكبير بتقاليب المادة "ق س و" وهي :" ق وس " "وق س " "وس ق " "س وق " وأهمل " س ق و " , وجميع ذلك إلى القوة والاجتماع. منها: "القسوة" وهي شدة القلب واجتماعه"[47].

ويمكن التمثيل لخاصية "انضباط الدلالة" في الاشتقاق الأكبر باتحاد الدلالة في المواد الثلاثة "ج ل ف" و "ج ر ف" و "ج ن ف" وكلها تدور حول معنى "الميل"[48].

ليس العجب في اللغة العربية وجود الاشتقاق الصغير الذي قد تشاركنا فيه عدّة لغات في العالم، لكن العجب أن تتطوّر العلاقة بين تقاليب أحرف المادة الواحد لتتوطّد في معنى دلالي يوحى بأصل الارتباط، وأعجب العجب أن يحصل هذا الاطراد بين كلمات مختلفة لا رابط بينها إلا تقارب مخارج الحروف.

ومن هنا حق "لآدم متز" أن يصف ظاهرة الاشتقاق اللغوي بأنه أكبر إنجاز عرفه المسلمون في المجال اللغوي، والذي مازال يؤتي أكله إلى حدّ الساعة، فقال :" وكذلك ظهرت في القرن الرابع دراسة جدّية للاشتقاق اللغوي... وكان أستاذ هذه الدراسة ابن جنيّ الموصلي ...وهو الذي ينسب إليه ابتداع ما يسمى بالاشتقاق الأكبر، وهو البحث الذي لا يزال يؤتي ثمره إلى اليوم، والذي يختص بمادة الكلمة دون هيئتها؛ ولم يكن لعلماء اللغة من العرب إنتاج أعظم من هذا"[49].

الخاتمة:

وفي الآخير يمكن الخلوص إلى نتيجة مفادها أن اللغة العربية لغة فريدة من نوعها، شريفة بطبعها، تمتلك من بذور ومقومات الاستمرار والحضارية ما يغنيها عن مدح كلّ مادح أو لمز كلّ حاسد، بيد أن أبناء هذه الأمة لم يقوموا بواجباتهم الكاملة تجاه هذه

اللغة، لذا فالمسؤولية واقعة على الجميع، والتصدي للتحديات لا يكون إلا بتضافر الجهود الفردية والجماعية.

الهوامش:

[1] أبو منصور الأزهري، تهذيب اللغة، ج:9، ص.179.

[2] سعيد جاسم الزبيدي، القياس في النحو العربي، ص.18.

[3] ابن فارس،مقاييس اللغة، ج:2، ص.295.

[4] فايز الداية، علم الدلالة العربي، ص.20.

[5] فايز الداية، المرجع نفسه، ص.20.

[6] ابن فارس، مقاييس اللغة ، ج:5، ص.256.

[7] ابن جني الخصائص، ج:1، ص.34.

[8] مُحَمَّد صديق ختن القنوجي، أبجد العلوم، ص.496.

[9] ابن جني، المصدر السابق، ج:2، ص.115.

[10] ابن جني، المصدر السابق، ج:2، ص.135.

[11] ابن جني، المصدر السابق ، ج:2، ص.147.

[12] ابن جني، المصدر السابق ، ج:2، ص.154.

[13] دكوري ماسير، القياس في اللغة بين علماء العربية ودي سوسير، ص.13.

[14] عبد الغفار حامد هلال، العربية خصائصها وسماتها، ص.194.

[15] عبد الغفار حامد هلال، المرجع نفسه، ص.195.

[16] مُحَمَّد إسماعيل عبد السلام، دور الاشتقاق في تنمية الألفاظ، ص.42.

[17] ابن جني، الخصائص، ج:2، ص.136.

[18] ابن فارس، الصاحبي في فقه اللغة، ص.35.

[19] ابن فارس، مقاييس اللغة، ج:1، ص.3.

[20] ابن فارس، الصاحبي في فقه اللغة، ص.35-36.

[21] ابن جني، الخصائص، ج:2، ص.136.

[22] ابن جني، المصدر نفسه، ج:2، ص.136.

[23] ابن جني، المصدر نفسه، ج:2، ص.136.

[24] الخليل، العين، ج:1، ص.59.[24]

[25] السيوطي، المزهر، ج:1، ص.276.

[26] صبحي الصالح، دراسات في فقه اللغة، ص.204-205.

[27] صبحي الصالح، المرجع نفسه، ص.211.

[28] ينظر: السيوطي، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، ج:1، ص.559.

[29] سعيد بيومي، أم اللغات، ص.48.

[30] مُحَمَّد عبد الشافي القوصي، عبقرية اللغة العربية، ص.59.

[31] مُحَمَّد عبد الشافي القوصي، المرجع نفسه، ص116.

[32] مجمع اللغة العربية، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ج:1، ص.233.

[33] مجمع اللغة العربية،المصدر نفسه، ج:1، ص.235.

[34] علي وافي، فقه اللغة، ص.139.

[35] عبد الغفار حامد هلال، العربية خصائصها وسماتها، ص.195.

[36] مُحَمَّد المبارك: فقه اللغة وخصائص العربية، ص.70-71.

[37] مجمع اللغة العربية، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ج:2، ص.6.

[38] مُحَمَّد المبارك: المرجع السابق، ص.296-298.

[39] مجمع اللغة العربية، المصدر السابق، ج:21، ص.3.

[40] مجمع اللغة العربية ، المصدر السايق، ج:21، ص.3.

[41] مجمع اللغة العربية ، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ج:21، ص.3.

[42] مُحَمَّد المبارك: فقه اللغة وخصائص العربية، ص.300.

[43] عبد الغفار حامد هلال، العربية خصائصها وسماتها، ص.218.

[44] ابن جني، الخصائص، ج: 2، ص.141.

[45] ابن فارس ، مقاييس اللغة، ج:2، ص.524.

[46] ابن فارس ، المصدر نفسه، ج:2، ص.524.

[47] ابن جني، المصدر السابق، ج: 2، ص.138.

[48] ابن جني،المصدر السابق، ج: 2، ص.149.

[49] آدم متز، الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري، ص.437.

قائمة المصادر والمراجع:

1) أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي ، الخصائص، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط.4، د.ت.
2) أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني ، الصاحبي في فقه اللغة، دار مُحَمَّد علي بيضون، ط.1، 1997م.
3) أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني ،مقاييس اللغة، تح: عبد السلام مُحَمَّد هارون، دار الفكر، لبنان، د.ط، 1979م.
4) آدم متز، الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري، تع: مُحَمَّد عبد الهادي أبو ريده، دار الكتاب العربي، لبنان، ط.5، د.ت.
5) الخليل بن أحمد الفراهيدي، العين، تح: مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، مكتبة الهلال، د.ط، د.ت.
6) دكوري ماسير، القياس في اللغو بين علماء العربية ودي سوسير، مجلة جامعة المدينة العالمية، ع:2، فيفري 2012م.
7) سعيد أحمد بيومي، أم اللغات ، مكتبة الأدب، ط.1، 2003م.
8) سعيد جاسم الزبيدي، القياس في النحو العربي، دار الشروق، عمان، ط.1، 1997م.
9) صبحي الصالح، دراسات في فقه اللغة، دار العلم للملايين، ط.3، 2009م.
10)عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي:
- المزهر في علوم اللغة وأنواعها، تح: فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية – بيروت، ط.1، 1998م.
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تح: مُحَمَّد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية ، لبنان، د.ط، د.ت.

11)عبد الغفار حامد هلال، العربية خصائصها وسماتها، مكتبة وهبة، القاهرة، ط.5، 2004م.
12)علي عبد الواحد وافي، فقه اللغة، دار نهضة مصر، القاهرة، ط.3، 2004م.
13)فايز الداية، علم الدلالة العربي، دار الفكر، دمشق، د.ط، 1996م.

14)مجمع اللغة العربية، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ج:1 المطبعة الأميرية ، بولاق، 1935م، ج:21، المطبعة الأميرية، القاهرة، 1979هـ.
15)مُحَمَّد المبارك: فقه اللغة وخصائص العربية، دار الفكر، د.ط، د.ت.
16)مُحَمَّد بن أحمد بن الأزهري ، تهذيب اللغة، تح: مُحَمَّد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط.1، 2001.
17)مُحَمَّد صديق خان القنوجي، أبجد العلوم، دار ابن حزم، ط.1، 2002م.
18)مُحَمَّد عبد الشافي القوصي، عبقرية اللغة العربية، منشورات المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة، 2016م.